معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا

التخطيط والتنمية رقم (253)

تفعيل العلاقات الإقتصادية المصرية
مع دول مجموعة البريكس

الباحث الرئيسى

أ . د . إجلال راتب

ديسمبر 2014
جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم 11765 A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس

الباحث الرئيسى
أ.د. اجلال راتب
مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

يونية
2014

موجز

تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس

قد يكون هذا البحث هو أول عمل تصدى لبحث العلاقة بين مصر ومجموعة دول البريكس وتلمس آفاق تنمية التعاون في مجالات الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية بين مصر وهذه المجموعة .

وقد حاول هذا العمل التصدى للمواضيع الهامة الأساسية التالية :
ً : محاولة جادة لتحديد هوية هذه المجموعة وماذا يمكن اعتبارها ، هل هذا منظمة

أولا
دولية أم منظمة اقتصادية دولية أ م جماعة تكاميلية أم هي ملتقي للتعاون الاقتصادى
عبر الاقاليم ؟ وقد تم وضع تصور لماهية الجماعة تعبر عن وجهة نظر فريق العمل البحثي ألا وهو أن البريكس يمكن اعتباره " تجمع دولي عابر للاقاليم " Inter regional Community " يسعي لممارسة نفوذ أعضائه ، وهم من بين الدول
النامية وأكثرهم ديناميكية وخاصة في مجالي التجارة والمال من أجل تحقيق مصالح مشتركة للدول الأعضاء.

ً : تقديم مقاربة تحليلية لتجمع البريكس والدور العالمي المفترض لبيان حدود ممارسته

ثانيا
لهذا الدور العالمي المفترض باستخدام الطريقة المعروفة بتحليل SWOT والمتضمن جوانب القوة والضعف وكذلك الفرص والتهديدات والتحديات .

ً : دراسة إمكانية إحداث تغيير في بعض أسس النظام النقدى والمالى العالمي في ضوء

ثالثا

ترتيب القوى الاقتصادية والمالية العالمية .

ً علي بعض المؤشرات

ً : إعطاء صورة عن ملامح النمو في بلدان المجموعة اعتمادا

رابعا

الاقتصادية مثل : معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالى ومتوسط نصيب الفرد منه ،
كذلك نسبة مساهمة القطاعات المختلفة في هذا الناتج (زارعة ، صناعة ، خدمات) بالإضافة الي بعض المؤشرات الديموجرافية .

ً : دراسة وتحليل الوضع الراهن لعلاقات مصر الاقتصاديــة مع مجموعة البريكس

خامسا

وذلك من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية كذلك مؤشرات التجارة الخارجية .

ً : وضع تصور لآفاق تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر ومجموعة البريكس . .

سادسا

U مقدمـة

نبعت فكرة هذا البحث من أن موضوعه لم يتطرق إليه (حسب ما نعتقد) بعد أحد وشدتنا إلى فكرته ما أثير حول أهمية هذه المجموعة من الدول النامية التى استطاعت خلال السنوات
ً عن نجاحها فى

الماضية أن تتحقق معدلات مرتفعة ومتسارعة من النمو الاقتصادى ، فضلا
تكوين أرصدة كبيرة من الاحتياطيات من النقد الأجنبى. مما مكنها من أن تعتلي مكانة متميزية في الاقتصاد العالمي .

ً في دوائر الأعمال والمال العالمية منذ عام 2006 أثناء

ولان مصطلح البريكس حقق زيوعا
المشاركة في مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك – هذا بالإضافة الى انتظام اللقاءات علي مستوى رؤساء الدول وتكوين لجان عاملة علي المستويات الأقل ، وأجهزة تنظيمية في المجالات القطاعية للأنشطة المستهدفة للمجموعة ، كما تم الاتفاق علي هامش اجتماع قمة العشرين علي إنشاء مصرف للتنمية المشتركة ورأسمال مصرح بـ 50 مليار دولار
.

فقد استهوى فريق عمل البحث معرفة هوية هذا التجمع بالنسبة للتجمعات الدولية والاقليمية المعروفة (منظمات دولية أو منظمات اقتصادية دولية أو جماعة تكاملية ..... الخ) . وما هو الدور العالمي المفترض أن تلعبه تلك المجموعة .

ولما كان من أهم أهداف الدراسة هو استشراف آفاق التعاون بين مصر وهذه المجموعة من خلال دراسة العلاقات الاقتصادية بينها وبين مصر من حيث الاستثمار والتجارة الدولية والذي تم علي أساس فردى أى مع كل دولة من دول هذه المجموعة علي حده ، ومن ثم وعلي هذا الضوء تحديد مسارات التعاون المختلفة مع هذه المجموعة .

الباحث الرئيسي

أ.د . اجلال راتب
أستاذ الاقتصاد والاقتصاد الدولي المتفرغ
يونية 2014

-أ-

شكر واجب

أتوجه لفريق العمل البحثي بعظيم الشكر والامتنان لما بذلوه من جهد لكى نصل بهذا العمل ً للباحثين .

ً ونبراسا

الى هذا المستوى ، ونأمل أن يكون عونا

الباحث الرئيسي

(أ.د . اجلال راتب)

فريق عمل الدراسة :

U U من داخل المعهد :

أ.د / إجلال راتب الباحث الرئيسي مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية أ.د فادية عبد السلام مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د. مصطفى أحمد مصطفى مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د . محمد عبد الشفيع مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د . سلوى محمد مرسي مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ. ثريا محمد محمد حسين معيدة بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ. سماح عبد اللطيف معيدة بمركز التنبؤ الاقتصادى ونماذج التخطيط

Uمن خارج المعهد
د . جهاد شريف صبرى المركز الديموجرافى

-ب-

المحتويـــات
م البيان رقم الصفحة ملخص
تقديـــــــــم

1 الفصل الأول : تجمع البريكس : الهوية والدور ، وإمكانيات التأثي ر فى النظام النقدى والمالى الدولى
المبحث الأول : محاولة فى تحديد هوية البريكس
المبحث الثانى : مقاربة تحليلية لتجمع البريكس والدور العالمى
المفترض

المبحث الثالث : تجمع البريكس فى مواجهة النظام المالى العالمى

2
14

18

2 الفصل الثانى : بعض الملامح الأساسية لاقتصاد دول مجموعة البريكس المبحث الاول : بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لدول
المجموعة :
أولا : المؤشرات السكانية
ثانيا : معدلات البطالة السنوية خلال الفترة (2008- 2012)
ثالثا : نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة
(2012-2008)
رابعا : هيكل الناتج المحلي الاجمالي (الزراعة – الصناعة – الخدمات)
المبحث الثانى : ملامح النمو لدول البريكس
أولا: لمحة سريعة حول تكون مجموعة البر يكس
ثانيا: ملامح النمو لدول مجموعة البر يكس
ثالثا: ملامح النمو للإقتصاد المصرى ومدى إمكانية إنضمامها للبريكس

25

25
29

31

35

41
41
42
55

3 الفصل الثالث : الوضع الراهن لعلاقات مصر الاقتصادية مع مجموعة البريكس
المبحث الأول :
01 اتجاهات الاستثمار المباشر الأجنبى فى الأسواق الناشـــئة ومن بينها مجموعة
البريكس
101 الزيادة فى تدفقات الاستثمارات المباشرة من الأسواق الناشئة ومن
بينها مجموعة دول البريكس .
201 توقعات بتزايد الاستثمارات مع مجموعة دول البريكس
301 موقف الاستثمارات المباشرة لمجموعة البريكس فى افريقيا

63
64
64

65

67
70

-ج-

م البيان رقم الصفحة المبحث الثانى :
02 علاقات الاستثمار المباشر بين مصر ومجموعة البريكس
2-1 نصيب مجموعة البريكس من اجمالى الاستثمارات الأجنبية
المباشرة في مصر
2-2 تطور علاقات الاســــتثمار المصرية من منظور الاستثمارات
الاجنبية لبعض دول مجموعة البريكس :
2-2-1 الاستثمارات الاجنبية فى مصر
2-2-2 موقف الاستثمارات الصينية في مصر خلال الفترة 1990/1/1 الي 2013/12/31 والقائمة حتى نهاية الفترة
2-3 التعاون مع الهند في مجال الاستثمار
2-3-1 الاستثمارات الهندية فى مصر خلال (1970-
(2006
2-4 العلاقات مع روسيا فى مجال الاستثمار
2-5 العلاقات المصرية البرازيلية فى مجال الاستثمار
2-6 مراجعة الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين مصر ومجموعة البريكس المبحث الثالث :

03 علاقات التجارة الخارجية مع دول مجموعة البريكس
103 تطور التجارة الخارجية لمصر مع مجموعة البريكس
04 هيكل الصادرات والواردات بين مصر ومجموعة البريكس
104 هيكل الصادرات والواردات بين مصر والصين
204 هيكل الصادرات والواردات بين مصر وروسيا
304 هيكل الصادرات والواردات بين مصر وجنوب إفريقيا
404 هيكل الصادرات والواردات بين مصر والهند
504 هيكل الصادرات والواردات بين مصر والبرازيل

74
74
74

80

80
81

84
85

89
93
95
102
102
102
103
103
110
115
122
127

4 الفصل الرابع : الوضع الراهن لعلاقات مصر الاقتصادية مع مجموعة البريكس ً: محددات العلاقة بين مجموعة البريكس والنظام الدولي

أولا
ً: التعاون والشراكة بين دول البريكس والقارة الافريقية

ثانيا
ً : فرص تفعيل التعاون والشراكة بين مصر ومجموعة البريكس

ثالثا

135
135
139
149

5 المراجع 170

-د-

المبحث الأول

U محاولة فى تحديد هوية "البريكس U ":

ظهر مصطلح "بريك" BRIC لأول مرة على يد جيم أونيل الاقتصادى بمؤسسة الاستثمار الأمريكية "جولدن ساكس" عام 2001 للإشارة إلى أربعة اقتصادات "صاعدة" هى البرازيل وروسيا والهند والصين – حسب ترتيب حروف الكلمة باللغة الانجليزية . وفى عام 2003 ً على مغزى القوة

تأكد استخدام المصطلح فى تقرير صادر عن نفس المؤسسة ، دالا
الاقتصادية للدول الأربعة ، فرادى وجماعة ، ودورها المستقبلى المتوقع فى الاقتصاد العالمى .

ً فى دوائر الأعمال والمال العالمية ، وفى الأعمال البحثية وتقارير

حقق المصطلح ذيوعا
الهيئات الدولية ، لدرجة جعلته ينتقل بالتدريج من حيز الفكر إلى التطبيق ، حيث ناقشت الدول الأربعة فكرة إقامة إطار يجمعها ، أثناء المشاركة فى مداولات "الجمعية العامة للأمم المتحدة" فى نيويورك أواخر 2006 . وانعقد اجتماع على مستوى رؤساء الدول للأطراف الأربعة على هامش قمة "الدول الثمانى الكبرى" (الدول الصناعية السبعة + روسيا) فى العاصمة اليابانية طوكيو عام 2008 ، وتم الاتفاق على دورية الاجتماع على هذا المستوى، حيث اعتبر اجتماع طوكيو القمة الأولى لمجموعة أو تجمع "البريك" . وأعقبه اجتماع القمة الثانى فى روسيا عام 2009 ، تلا ذلك انضمام جمهورية جنوب إفريقيا إلى التجمع فى عام ً من المصطلح ، باعتباره الحرف الأول من اسم العضو

2010 فأصبح حرف (S ً أصيلا

) جزء
الجديد بالإنجليزية ، وتحولت مجموعة (بريك) إلى (بريكس) BRICS وحضرت جنوب إفريقيا بهذه الصفة اجتماع القمة الثالثة فى الصين فى العام المذكور 2010 ، وتلتها القمة الرابعة فى الهند عام 2011 ، والخامسة فى جنوب إفريقيا 2012 ، ثم السادسة فى البرازيل أواخر نوفمبر 2013 .

وبالإضافة إلى انتظام اللقاءات على مستوى رؤساء الدول ، تم تكوين لجان عاملة على المستويات الأقل ، وأجهزة تنظيمية فى المجالات القطاعية للأنشطة المستهدفة لـ "البريكس" ، ً لوضع السياسات واتخاذ

كما تم إعداد دراسات وتقارير ذات صلة بهذه المجالات ، تحضيرا
ً لذلك ، ومع إعطاء الأولوية للمجال المالى والتمويلى ، ثم

القرارات داخل "التجمع" . وتطبيقا
الاتفاق فى قمة البرازيل المشار إليها ،المعقودة على هامش اجتماع "قمة العشرين" ، على إنشاء "مصرف التنمية المشتركة" برأسمال مصرح به قدره 50 ٕ نشاء "مجمع

مليار دولار ، وا
احتياطيات النقد الأجنبى" بقيمة 100 مليار دولار توزع على النحو التالى :
ً من الصين

٤١ مليارا

ً من كل روسيا والهند والبرازيل

18 مليارا
5 مليارات من جنوب إفريقيا
.. فما هى طبيعة "البريكس" ؟

للرد على هذا السؤال ، نطرح عدة بدائل أو اختيارات مقترحة ، وأهمها ما يلى :
U - 1 البريكس كمنظمة دولية
والمقصود هنا ليس كونه منظمة دولية عامة أو ذات طابع عالمى ، ولكن منظمة دولية إقليمية ، أو منظمة "إقليمية" وكفى .
ً لتوفر الحد الأدنى للهيكل

ً طبيعة البريكس ، نظرا

يقوم مفهوم "المنظمة الدولية" على ضوء
المؤسسى ، وانتظام الاجتماع على مستوى القمة بصفة دورية كل سنة ، وتوفر خاصية الدفاع عن مصالح أعضائها فى الإطار العام الذى رسمه "ميثاق الأمم المتحدة" الصادر عام . Regional organization للمنظمات الإقليمية 1945
ولكن من جهة أخرى ، هناك سمات أساسية للمنظمات الدولية ذات الطابع الإقليمى لا تنطبق على البريكس وفى مقدمتها خاصية القرب الجغرافى Proximity كعامل حاكم لتكوين المنظمات الإقليمية (مثل المنظمات "العريقة" كجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة حديثة مثل "منظمة شنغهاى" التى تضم الصين وتركيا وبعض دول آسيا الوسطى ، وأعضاء مراقبين كإيران) . هذا مع العلم بأن هناك منظمات ً على توافر سمات

اكتسبت صفة الإقليمية دون أن تتوفر لها الخاصية المذكورة ، اعتمادا
ً مثل منظمة (الفرانكوفون) . يضاف إلى ذلك طابع البساطة أو

أخرى ثقافية أو لغوية مثلا
.Loose "ً

ً "فضفاضا

الهشاشة النسبية المميزة للهيكل المؤسسى للبريكس باعتبارها تنظيما
لذلك يصعب إطلاق وصف المنظمة الدولية أو الاقليمية على البريكس ، بعموميته ، فهل
ً ؟

يمكن إطلاق هذه الصفة بطريقة أكثر تحديدا

U - 2 البريكس كمنظمة اقتصادية دولية
تحاول البريكس ممارسة بعض وظائف المنظمات الاقتصادية الدولية ، بل ويشيع القول بأنها تعمل على إقامة بديل – جزئى – لصندوق النقد الدول والبنك الدولى ، من خلال إنشاء مجمع ٕنشاء بنك للتنمية ، إضافة إلى ما يتردد عن التفكير فى إمكان

لاحتياطيات النقد الاجنبى ، وا
ّية ثم على

ْن
إيجاد عملة مشتركة تصلح كأداة لتسوية المدفوعات الدولية فى المعاملات البي
الصعيد العالمى ، إلى جانب الدولار واليورو ، وربما على حسابهما ، وقد يجرى العمل على ّية ،

ْن

رفع إحدى العملات المحلية إلى مصاف العملة الدولية المعتمدة فى المعاملات البي

وخاصة الـ (وون) الصينى . فهل يعنى ذلك أن البريكس تعتبر منظمة اقتصادية دولية قابلة للمقارنة مع "مؤسسات بريتون وودز" ؟ يصعب القول بذلك ، وخاصة بالنظر إلى أن (صندوق ً لنصوص الانفاقات المنشئة لهما (اتفاقات

النقد الدولى) و (البنك الدولى) تم تأسيهما وفقا
بريتون وودز لعام 1944) والمحددة لاختصاصات كل منهما ووظائفها المحددة فى إطار بناء نظام نقدى ومالى لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وبرغم أن التطورات اللاحقة قد أزاحت من مجال التطبيق بعض – وربما كل – النصوص الأساسية المنشئة لصندوق النقد الدولى بالذات ، وخاصة فيما يتعلق بدور الدولار الأمريكى فى المعاملات النقدية الدولية ُمسند إلى

وعلاقته بالذهب ، وآلية التغير فى أسعار الصرف ، وبرغم التغير الذى لحق الدور ال (الصندوق) فى إطار النظام الاقتصادى العالمى السائد ، إلا أن كل ذلك لا ينفى الطابع العام

"بريتون وودز" .

ْ

اللصيق بمنظمتى
لذا يصعب إلحاق صفة "المنظمة الاقتصادية الدولية" بمعناها المحدد على سيل التخصيص – على غرار مؤسسات بريتون وودز – بمجموعة البريكس ، فهل يمكن مقارنة هذه الأخيرة بحالة منظمة دولية ذات طابع اقتصادى على سبيل العموم ، هى "منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية" OECD ؟ هنا تظهر الاختلافات أو الفروق بين الحالتين كالتالى :
أ - إن "منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية" ، برغم أنه يمكن اعتبارها بمثابة "ناد" للأغنياء ذوى النظام الاقتصادى "الرأسمالى" فى العالم ، إلا أنها من الناحية القانونية
– حسب اتفاقاتها المنشئة ُ والع رف – تعتبر منظمة "مفتوحة" من حيث المبدأ ، بمعنى
أن عضويتها متاحة لكل دولة من دول العالم تنطبق عليها شروط العضوية ، وأما "البريكس" فإنه ليس من الواضح ما إذا كانت هناك – فى الوثائق التأسيسية للبريكس
ً تماما بالتالى ما إذا كانت

إن وجدت – معايير محددة للعضوية ، وليس واضحا
ٕن كانت بعض الدلائل

العضوية مفتوحة بشكل كامل أم هى مغلقة أو شبه مغلقة ، وا
تشير إلى أنها عضوية "شبه مغلقة" ولو على الأقل لكونها تستمد اسمها المختصر ّضمة .

من أسماء الدول المؤسسة الأربعة والدول الوحيدة المن
ّف أهدافها

ب- ربما لحداثة نشأة البريكس وطابع الغموض النسبى الذى يغل
ً

واختصاصاتها ، وما يتردد بشأنها من اجتهادات متنوعة ، فإنه لا يمكن القطع تماماْ ن البريكس "منظمة اقتصادية" بالذات ، إذ تستبطن أنشطتها الاقتصادية الصريحة

بكو

ً دوليا تتجاوز أهدافه واختصاصاته ما

ً على بناء ما يمكن اعتباره تجمعا

ً محتملا

ميلا

ّدية إياه إلى أفق استراتيجى أوسع ولع دلالاته

هو "اقتصادى" بالمعنى الضيق ، متع
إزاء مستقبل النظام المالى والنظام الاقتصادى العالمى .

لذلك نرى عدم انطباق وصف "المنظمة الاقتصادية الدولية " ، سواء فى العموم أو التخصيص على "البريكس" .

3- البريكس "كجماعة تكاملية .."؟ Integrative community
ً لأدبيات نظرية التكامل الغربية الأوروبية – كما صيغت فى المؤلف

من المعروف طبقا

الكلاسيكى لبيلا بالاس ّا عن نظرية التكامل الاقتصادى (1 0F) – أن هناك خمس مراحل للتكامل اقتصادى ، وفق ما أسفرت عنه الخبرة الأوروبية بصفة أساسية :
أ - التفضيل الجمركى حيث يتم خفض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على
الواردات السلعية .
ب- منطقة التجارة الحرة حيث تتم إزالة الحواجز الجمركية على السلع المتبادلة .
ج- الاتحاج الجمركى ، وفيه تفرض منظومة تعريفية مشتركة إزاء العالم الخارجى.
د- السوق المشتركة ، حيث تتم تدابير حرية انتقال عوامل الإنتاج ، عن العمل ورأس
. ً

المال أساسا
هـ- الاتحاد الاقتصادى ، والذى يتم فى إطاره تنسيق ثم توحيد السياسات الاقتصادية
ً ، بما فى ذلك إقامة منطقة نقدية مشتركة ،

ً ، والمالية والنقدية خصوصا

عموما
وعملة موحدة ، مع وضع سياسات اجتماعية متوافقة .

وقد شهد عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية اتفاقات وترتيبات عالمية أو ذات طابع عالمى لتحرير التجارة السلعية متعددة الأطراف متمثلة فى "الجهات" ثم "النظام المعمم للتفضيلات الصناعية" وكذا تحرير التجارة فى الإطار الاقليمى لمناطق العالم المختلفة فيما يسمى
ً : RTA . وقد واكب الفكر الاقتصادى

أو اختصارا Regional Trade Agreements
فى إطار "نظرية التجارة الدولية" التغيرات المشاهدة فى واقع المبادلات الاقتصادية الدولية ، وذلك من خلال "النظرية القديمة للتجارة" والقائمة على فرضيات "تقسيم العمل الدولى التقليدى" ومفهوم "المزايا النسبية" ، وما لحقها من تعديلات فى إطار ما يسمى "بالنظرية السويدية" لكل من هيكشر وأولين ، ثم "النظرية الجديدة للتجارة" New Trade Theory فى الإطار المصاحب للتطورات التى شهدتها المفاوضات التجارية الدولية فيما يسمى (جولة أورجواى) التى أسفرت عن إعلان قيام "المنظمة العالمية للتجارة" ، حسب "اتفاقية مراكش" لعام 1994 ، وما بعدها .

1 ً ، أنظر :

) تمت ترجمة الكتاب إلى العربية منذ خمسين عاما
بيلابالاسا ، نظرية التكامل الاقتصادى ، ترجمة د. راشد البراوى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1964 .

والسؤال الذى يمكن إثارته هنا : هل تعتبر "البريكس" أحد تطبيقات الخبرة التكاملية وفق
ٕ لى أى مدى ؟

العرض النظرى والتجريبى المشار إليه .. وا
ورغم ندرة البيانات حول الوثائق المنظمة لاتفاقات وترتيبات العلاقات البينية فى المجال الاقتصادى ، التجارية منها والمالية وغيرها ، فإنه يمكن القول أن تزايد التجارة المتبادلة خلال السنوات الخمسة الأخيرة ، وخاصة من طرف الصين "كدولة – كمحرك" لاقتصاد البريكس ، إذا ً عن قوة وتماسك ترتيبات تكاملية مفترضة ،

ً ، لم يكن ناشئا

ً " مركبا

صح اعتباره "اقتصادا
لتحرير تدفقات التجارة السلعية والخدمية وتدفقات رؤوس الأموال الداخلة والخارجة ، بقدر ما ً عن "قوة الجاذبية" gravity power التى ّ تشد الاقتصاد الصينى إلى شركائه فى

كان ناشئا

ً من ارتفاع القدرة التنافسية المقارنة للصين ، وما تولدها من مزايا تنافسية

البريكس ، انطلاقا
ّع . هذا مع

، سعرية وغير سعرية ، إزاء منتجات الشركاء التجاريين والماليين داخل التجم
العلم بأن القواعد المنظمة للتجارة السلعية والخدمية فى إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية ، ً لهذه التجارة فى "البريكس" وغيرها ، وخاصة بالاستناد إلى "قاعدة الدولة

ً نسبيا

تكفل تحريرا
ْ لى بالرعاية" ، والتى تضمن انسحاب المزايا الممنوحة لدولة ما إلى "الدولة الثالثة" ، وكذا

الأو
قاعدة "المعاملة الوطنية" التى تكفل عدم التمييز فى الأسواق المحلية للدول الأعضاء .

لا يعنى ذلك أن القاعدتين السابقتين تحققان بصفة تلقائية ارتفاع حجم التجارة المتبادلة ، ولكنها تمارسان تأثيرهما فى حالة توفر الشروط الضرورية والكافية لزيادة التجارة المذكورة، ً عن "الأثر التحويلى"،

من خلال ما أطلق عليه جاكوب فانير "بالأثر المنشىء للتجارة" عوضا
كما هو متداول فى الأدبيات التقليدية لنظرية الاتحادات الجمركية .

إن قوة الاقتصاد الصينى التنافسية ، تمنحه القدرة على التغلغل والاختراق فى الأسواق الأجنبية ٕ زاء ذلك كانت هذه القوة التنافسية تكفل للصين

ً كانت فى البريكس أو لم تكن ، وا

، عضوا

قدرات عالية للوصول إلى أسواق كبرى تنافسية كالولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبارها محطات وصول (destinations ْ لى تمنحها

) تقليدية للصادرات الصينية ، فإنها من باب أو
مقدرة أكبر على التغلغل فى أسواق جديدة وأقل تنافسية نسبيا مثل روسيا والبرازيل ، وربما الهند، وخاصة فى ضوء تسهيلات متوقعة لائتمان الصادرات export credit .. ولا ننسى هنا ما يمكن أن ينشأ عن ميزات فى هذا الجانب ، بفعل إنشاء بنك التنمية المشتركة للبريكس
.